رئيس الوزراء لدى افتتاحه أعمال المجلس الوزاري العربي للوزراء المسؤولين عن القطاع السمكي :

تنظيم قطاع الثروة السمكية يمثل أبرز التحديات التي يواجهها الواقع السمكي العربي

القطاع السمكي وصناعاته في مقدمة القطاعات التي سيركز عليها مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار

صنعاء / سبأ

أكد الأخ عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء أن تنظيم قطاع الثروة السمكية إدارة وتسويقاً وصناعة وحماية البيئة البحرية تمثل ابرز التحديات التي يواجهها الواقع السمكي العربي خلال الفترة الانية.. داعيا بهذا الشأن والى تطوير البحوث العربية السمكية من النواحي الاقتصادية والبيئية لتحقيق الاستفادة المثلى من هذا القطاع في دعم الاقتصاد والتكامل العربي .

جاء ذلك أثناء افتتاح الأخ رئيس الوزراء أمس لإعمال المجلس الوزاري العربي للوزراء المسؤولين عن القطاع السمكي في الوطن العربي الذي ينعقد بصنعاء على مدى يومين بتنظيم من وزارة الثروة السمكية والاتحاد العربي لمنتجي الأسماك وذلك تحت شعار نحو توجهات إستراتيجية تكاملية لتنمية الثروة السمكية في الوطن العربي ورحب الأخ رئيس الوزراء بجميع الأشقاء المشاركين في هذا الاجتماع الوزاري الهام الذي يقف أمام جملة من القضايا المرتبطة بواحد من أهم القطاعات المتعلقة بالأمن الغذائي العربي ناقلا للجميع ترحيب فخامة الأخ الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية وسعادته بوجودهم في صنعاء التاريخ والحضارة .

وأشار رئيس الوزراء إلى القيمة الغذائية والاقتصادية الكبيرة للمنتوجات البحرية باختلاف أنواعها وقال أن هذه الثروة المتجددة ذات خصوصية نظرا لان خيراتها توزع على جميع الشعوب وتزيد من عطائها بحسب اهتمام هذه الشعوب بها وبمدى حماية بيئتها ..لافتا إلى حجم الضرر الذي يصيب الأحياء البحرية جراء تلوث البيئة البحرية أو تدمير هذه البيئة وعدم الحفاظ عليها وشدد باجمال على أهمية دراسة واقع الحياة البيئية والبيولوجية للأحياء المائية للحفاظ على هذه الثروة وضمان تجددها وتنميتها بصورة دائمة وتحقيق الاستفادة المثلى منها لاسيما في المجال الصناعي بما في ذلك تنمية البحوث والدراسات وتبادل المعلومات حول هذا القطاع.

وتطرق رئيس الوزراء إلى الموضوعات التي سيقف أمامها الاجتماع الوزاري شاكرا بهذا الخصوص قرار المجلس بشان اختيار اليمن لتكون مقرا للمجلس العربي للثروة السمكية وكذا التوجه لإقامة شركة عربية مشتركة للإنتاج السمكي ويؤكد في نفس الوقت أهمية إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة الفاعلة في هذا المشروع العربي الاقتصادي الهام والتركيز بدرجة أساسية على إيجاد الأدوات الفاعلة لاستقرار وتطوير عملية التسويق باعتبارها واحدة من المرتكزات في عملية الإنتاج وتنميته وتحقيق العوائد الاقتصادية المنشودة من هذا القطاع .

أهمية إفساح المجال للقطاع الخاص وإيجاد آليات لاستقرار وتطوير عملية التسويق السمكي

وأشار رئيس الوزراء إلى التحضيرات المتعلقة بمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن المقرر انعقاده في شهر فبراير من العام المقبل مبينا أن القطاع السمكي والصناعات السمكية تعتبر في مقدمة القطاعات الاستثمارية الواعدة التي سيركز عليها المؤتمر إلى جانب قطاعي السياحة والصناعات الحقيقية.

وكان المهندس/محمود إبراهيم الصغيري وزير الثروة السمكية ألقى كلمة أشار فيها إلى أهمية وحيوية الموضوعات المطروحة على هذا الاجتماع وفي مقدمة ذلك وثيقة تأسيس المجلس العربي للثروة السمكية وبحيث لا يكون بديلا لاى تكوين عربي سمكي .. وقال إن من أهم أهداف المجلس تطوير التشريعات السمكية وتمكين البحث العلمي من تحقيق مناهجه وأغراضه وزيادة الاستثمارات وتوجيهها نحو تعظيم التجارة العربية البينية واستفادة دول نقص الاحتياجات السمكية من دول الفائض على طريق التعاون في المواقف العربية السمكية المتينة في المحافل الدولية وما يطرأ فيها من قضايا .

وأستعرض المهندس صغيري توصيات مؤتمر الصيد في الجزائر عام ٢٠٠١م التي نصت على ضرورة أنشاء مجلس عربي للثروة السمكية وكذا توصيات مؤتمر صنعاء ٢٠٠٢م وتونس ٢٠٠٣م والقاهرة ٢٠٠٤م .

وقال ومن حجر الأساس في السياسة العربية السمكية المطلوبة والتي ندرك معنى هدفها جميعا وهو عدم استطاعة البلد العربي الواحد عزل نفسه بعيدا عن أخوته العرب الآخرين في المخازين السمكية والاستثمارية.

وأقترح وزير الثروة السمكية أن تكون التكوينات العربية من منظمات وهيئات واتحادات خاصة بالثروة السمكية العربية المنبثقة عن الجامعة العربية لها حق المراقب في المجلس المقترح .

من جانبه أكد الدكتور محمود راضي حسن أمين عام الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك أهمية انعقاد هذا الاجتماع في العاصمة صنعاء وما سيتمخض عنه من توقيع على وثيقة تأسيس المجلس العربي للثروة السمكية في أطار جامعة الدول العربية على أن تستضيف مقره الدائم الجمهورية اليمنية .. مشددا على ضرورة الإسراع في إعلان قيام شركة عربية لتجارة وتسويق الأسماك كآلية فعالة تهدف إلى تشجيع التجارة البينية التي قام الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك بطرح فكرتها والترويج لها وأشار إلى دور مراكز البحوث العربية السمكية والمتخصصة في علوم البحار والمعاهد المتخصصة في هذا المجال وأثرها الايجابي في توفير الإمكانيات الفنية والأعمال البحثية وبرامج التدريب التي تلبى الاحتياجات لتنمية الموارد السمكية وتعزيز التعاون العربي في الإنتاج والتسويق السمكي .. لافتا إلى الانجازات والتطور الحاصل في الإنتاج السمكي العربي وقال لقد أزداد الإنتاج السمكي بنسبة أكثر من ١١٧ بالمائة مقارنة بعام ١٩٨٥م ليصل إلى ٣،٨ ملايين طن عام ٢٠٠٤م . في حين عرض الأخ خليل أبو عفيفة مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية جدول أعمال الاجتماع وما يتضمنه من موضوعات لتفعيل التعاون العربي على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف وكذلك المشروعات الاستثمارية المشتركة لتنمية وتشجيع الاستثمارات في أطار إستراتيجية العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي بالإضافة إلى بحث الآليات لتوحيد الموقف في المحافل الدولية المعنية بالثروة السمكية حماية للمصالح العربية .

الدكتور أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية تناول من جهته سياسات التحرر الاقتصادي العربي .

وقال لقد نفذت معظم الدول العربية سياسات التحرر الاقتصادي التي شملت تحرير أسعار الصرف وتحرير تجارة السلع والخدمات وقامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية في مجالات الضرائب والجمارك وتسهيل التجارة . وأضاف يعد تحسن البيئة الاقتصادية العربية خطوة كبيرة في طريق إنشاء السوق المشتركة وهى أقامت منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى التي ألغت الجمارك بين ١٧ دولة عربية في يناير ٢٠٠٥م .. متوقعا أن تحقق الدول العربية المتبقية نفس النتيجة في يناير ٢٠١٠م وهى في سبيلها لإزالة كافة المعوقات للتجارة السلعية.

وأكد أن جامعة الدول العربية تدرس أمكانية أبرام اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية على غرار الاتفاقية الدولية لتجارة الخدمات وتتضمن الإنتاج السمكي . وكان الأخ عبد الحافظ ناجى السمة وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع خدمات الإنتاج والتسويق رئيس اللجنة التحضيرية للاجتماع قد رحب بالوفود العربية المشاركة من ١٩ دولة عربية .. مشيرا إلى حرص اليمن على انجاح هذا الاجتماع بما يصب في خدمة وتطور القطاع السمكي في الوطن العربي .

هذا ويناقش الاجتماع الطرق المثلى لتفعيل التعاون العربي وإقامة المشروعات الاستثمارية السمكية المشتركة لتنمية وتشجيع الاستثمار للتجارة البينية وكذا الدعم التقني والمعلوماتي للشبكة العربية السمكية الجاري العمل على تأسيسه حاليا وإنشاء آلية بحثية بروتوكولات بين مراكز الأبحاث العربية السمكية وتطوير عملها وتوفير منهج عربي واحد مع المنظمات الدولية من حيث التشريعات وأنظمة المعلومات .

فيما تحتضن بلادنا (٥٧) موقعاً للطيور المهددة بالانقراض

خبراء يبحثون استراتيجية حماية الطيور في اليمن

صنعاء / سبأ

بدأ أمس بصنعاء خبراء ومتخصصون في مجال حماية الطيور وموائلها في تسع دول في الشرق الأوسط اجتماعهم السنوي الإقليمي الخاص بشركاء المجلس الدولي لحماية الطيور في الشرق الأوسط وذلك لمناقشة المبادرات والخطط والمشاريع التي يعدها الشركاء الإقليميين في المجلس بهذا الخصوص.

ويبحث الاجتماع الذي تنظمه الجمعية اليمنية لحماية الحياة الفطرية بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمجلس العالمي لحماية الطيور بالعاصمة الأردنية عمان خلال ثلاثة أيام المحور المتصل ببناء شراكة إقليمية فاعلة لحماية الطيور المستوطنة والمهاجرة ومنها صياغة إستراتيجية إقليمية للحفاظ على الموائل الطبيعية وعلى الأخص المناطق الرطبة التي تقع على خط هجرة الطيور.

وسيتناول ٢٥ خبيرا ومتخصصا من اليمن السعودية سورية لبنان الأردن قطر العراق الإمارات وإيران قضايا متصلة بالطيور المستوطنة والمهاجرة المهددة بالانقراض والتي تعد اليمن موئلا لعدد مهم منها مثل طائر أبو منجل الأصلع والكركى والدراسة السقطرية والسمنة اليمنية بالإضافة إلى العقبان والطيور كأهم الطيور ذات الأولوية بالحماية.

كما يناقش المشاركون التقارير القطرية والتي تتضمن عرضا للانجازات حيث سيمثل الاجتماع فرصة ملائمة لتبادل الخبرات والمعلومات والبيانات المتصلة بحماية الطيور على النطاق الإقليمي.

وفي الجلسة الافتتاحية للاجتماع أشار الدكتور محمد إبراهيم الحمدى وكيل وزارة المياه والبيئة إلى ترابط قضية المياه بقضايا الحياة الفطرية وقضايا حماية الطيور منوها بانه حيثما يوجد الماء توجد الحياة الفطرية وتتكاثر الطيور. مشيرا إلى الاستنزاف الجائر الذي تتعرض له أحواض المياه مما يجعل اليمن تصنف ضمن الدول الأفقر في مجال المياه والمهددة بالجفاف من جانبه عرض الدكتور عمر الخضر رئيس المجلس العالمي لحماية الطيور في الشرق الأوسط الموضوع الخاص بنشأة المجلس واهتماماته والية عمله في حماية الطيور مع الشركاء الكاملين والمرشحين والممثلين في مختلف الدول مشيرا إلى ان المجلس قسم العالم إلى خمس مناطق تشمل الشرق الأوسط إفريقيا آسيا أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية منوها بان هناك الكثير من الجمعيات والدول التي أصبحت شريكة للمجلس في الشرق الوسط منها الجمعية اليمنية لحماية الحياة الفطرية لافتا إلى أن حماية الطيور تأتى على رأس اهتمامات المجلس إلى جانب الاهتمام بالبيئة والمياه وتدهور التربة والتي جميعها توثر على وضع الطيور وموائلها موضحا ان هناك ٣٩١ موقعا للطيور في الشرق الأوسط منها ٥٧ موقع في اليمن وفيما أشار الدكتور محمد يسلم شبراق مدير الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها في المملكة العربية السعودية إلى أهمية الاجتماع في تعزيز التعاون بين الشركاء لحماية الطيور والحياة الفطرية كما استعرض الدكتور عمر الصغير الأمين العام للجمعية اليمنية لحماية الحياة الفطرية أهداف الاجتماع ومحاوره كما قدم عرضا عن الجمعية التي نشأت في ٢٤ يناير ٢٠٠٢م من اجل حماية الحياة الفطرية وموائلها الطبيعية في اليمن.

كما استعرض الانجازات والمشاريع التي حققتها الجمعية في هذا المجال خلال السنوات الماضية إلى جانب مشاريعها المستقبلية تلك التي يمكن أن تحصل من خلالها على دعم من المجلس العالمي لحماية الطيور.

التوقيع على مذكرة تفاهم في المجال البريدي بين بلادنا والإمارات

صنعاء/ سبأ

وقعت الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي على هامش مؤتمر الاستراتيجيات البريدية، الذي استضافته دولة الإمارات العربية المتحدة، على مذكرة تفاهم مع بريد الإمارات لتبادل الخبرات.

وتضمنت المذكرة التي وقعها عن جانب اليمن م. محمد علي مرغم، مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي، وعن بريد الإمارات الأخ عبدالله الدبوس، مدير عام بريد الإمارات .. تضمنت تبادل الخبرات والزيارات بين الإدارتين في المجال البريدي، وتفعيل الاتفاقية المبرمة بين إدارتي البريد في البلدين الشقيقين في مجال تبادل الحوالات المالية السريعة ووضع خطة للترويج لها، بالإضافة إلى استكمال الإجراءات التنفيذية لتركيب وتشغيل برنامج "أتمتة" الخدمات البريدية في البريد اليمني، المعمول به في مؤسسة الإمارات للبريد.

وشملت المذكرة الاتفاق على استخدام البريد اليمني مركز العبور (اتش يو بي) التابع لبريد الإمارات، لضمان سرعة توجيه البريد إلى البلاد التي لا توجد لإدارة البريد اليمني خطوط نقل جوي مباشرة فيها، وتشكيل فريق عمل مشترك يتابع مذكرة التفاهم والاتفاقيات الموقعة بين إدارتي البريد في البلدين الشقيقين.

وأوضح الأخ فائز سيف عبده، مدير عام الشؤون البريدية بالهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي، لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن التوقيع على هذه المذكرة سيسهم في توثيق وتعزيز أواصر التعاون بين إدارتي البريد في البلدين الشقيقين.. مشيراً إلى أن اليمن كانت قد شاركت برئاسة م. عبدالملك المعلمي، وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، في مؤتمر الاستراتيجيات البريدية الذي استضافته دول الإمارات العربية خلال الفترة ١٤ - ١٦ نوفمبر الجاري، بمشاركة ٨٠٠ شخصية يمثلون ١٣٠ دولة في العالم من ورؤساء المؤسسات البريدية، ورؤساء عدد من المنظمات الدولية والشركات الخاصة العاملة في مجال البريد.

وقال: "إن المؤتمر ناقش العديد من الموضوعات، أهمها تأثيرات العولمة في القطاع البريدي ونمو معدلات استخدام التكنولوجيا الحديثة .. كما خرج المؤتمر بصيغة استراتيجية جديدة للاتحاد الدولي للبريدي؛ سيتم تبنيها وإقرارها في المؤتمر البيني للاتحاد الذي سيعقد في العاصمة الكينية عام ٢٠٠٨".

وأضاف "كما ناقش المؤتمر التوجه الإلكتروني والتقنيات الحديثة وإدخالها في كافة مفاصل العمل البريدي ابتداءً من المتابعة والرصد والاستعلامات عن البعائث، وتقديم الخدمة في مكاتب البريد بطرق إلكترونية من اجل الدخول في عالم التجارة الإلكترونية بهدف تعزيز قدرة المؤسسات البريدية العالمية، وضمان تقديم خدمات جديدة للزبائن عالية الجودة في المجالات البريدية والمالية مثل الشحن والإمداد اللوجستي، وتحويل الأموال وغير ذلك من الأعمال الجديدة والمتنوعة في إطار مفاهيم العمل التجاري وبأحدث وسائل التكنولوجيا".

أكثر من (٣٩٠٠) قرض تمنحها الحكومة لصغار المستثمرين خلال ١٤ عاماً

صنعاء / محمود دهمس

وصل عدد القروض المقدمة لصغار المستثمرين والمستثمرات في المجالات الزراعية والخدمية والانتاجية والتجارية على مستوى الجمهورية خلال الفترة من العام ١٩٩١ – ٢٠٠٥م إلى (٣) الآف و (٩٤٧) قرضاً بقيمة إجمالية بلغت مليارين و ٤٢٤ مليوناً و ٢٢٨ الفاً و ٩٠٠ ريال ، كان نصيب الذكور منها الفين و ٩١٢ قرضاً بنسبة ٧٤ بالمائة بينما حصلت النساء على الف و ٣٥ قرضاً بنسبة ٢٦ بالمائة .

وجاء القطاع التجاري في مقدمة القطاعات المقترضة حيث حصل على الف و ٩٥٦ قرضاً بقيمة مليار و ٦٣ مليوناً و ٦٩٧ الف ريال ، وتلاه القطاع الانتاجي الذي حصل على ألف و ١٨ قرضاً بقيمة ٦٣٦ مليوناً و ٤٥ الف ريال ، وحصل القطاع الخدمي على ٨٩٦ قرضاً بقيمة ٧١١ مليوناً و ٨٩ الف ريال وكان القطاع الزراعي في المرتبة الاخيرة من حيث حصوله على ٧٧ قرضاً بقيمة ١٥ مليوناً ٣٩٧ الف ريال .

ذكر ذلك الأخ / مصدق السروري مساعد رئيس صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة في مقابلة اجرتها معه الصحيفة تنشرها في عدد لاحق مشيراً إلى ان عدد القروض التي منحها الصندوق خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر من العام الجاري وصلت الى ١٠٤٨ قرضاً بقيمة اجمالية بلغت ٥١٥ مليوناً و ٤٢٢ الفاً و ٥٠٠ ريال ، حاز الذكور منها على ٨٨٠ قرضاً بقيمة ٤٨٣ مليوناً ١٨١ الفاً و ٣٥٠ ريالاً بينما النساء حصلنى على ١٦٨ قرضاً بقيمة ٣٢ مليوناً و٢٤١ الفاً و ١٥٠ ريالاً ، ووصل عدد العمال الذين ثم تشغيلهم جراء هذه القروض خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر ٢٠٠٦م إلى ٤ الاف و ٨٥٩ عاملاً وعاملة ووصل عدد المعالين إلى ٢٩ ألفاً و ١٥٤ معالاً .

اضاف ان عدد العمالة التي تم تشغيلها جراء اقامة المشروعات والصناعات الصغيرة خلال الفترة من العام (٩١ – ٢٠٠٥م) وصل إلى ٤٤ ألفاً و ٦٥٥ عاملاً وعاملة كان نصيب الذكور ٤١ ألفاً و ٤٠٦ بينما وصل عدد النساء العاملات إلى ٣ الاف و ٢٤٩ عاملة ووصل عدد المعالين للفترة نفسها إلى ٣١٢ ألفاً و ٥٨٥ معالاً .

واوضح الأخ / السروري ان الصندوق ومنذ انشائه يهدف إلى تطوير الاقتصاد اليمني عن طريق توفير الخدمات المالية والفنية لقطاع المنشآت الصغيرة وتطويره في كافة المجالات الصناعية ، والخدمية والتجارية .

على نظام إدارة النتائج وقياس الأثر

تدريب كوادر مشروع التنمية الريفية في ذمار

ذمار / سبأ

اختتمت أمس بمحافظة ذمار فعاليات الدورة التدريبية حول المسح الميداني لنظام أدارة النتائج والأثر لمشروع التنمية الريفية بالمشاركة والتي نظمها المشروع بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الريفية الإيفاد بمشاركة ٤٠ مشاركا يمثلون مشروع التنمية الريفية ومشروع تنمية الطرق الريفية.

وتلقى المشاركون في الدورة على مدى ٤ أيام عدد من المهارات والمعلومات حول كيفية تجميع المعلومات عن الوضع الحالي للمجتمعات المستهدفة من تدخلات المشروع وقياس نتائج وأثر تنفيذ أنشطة المشروع على تنمية المجتمعات المحلية .. في إطار التحضير لعملية النزول الميداني إلى المناطق المستهدفة من المشروع ولمدة ١٢ يوما لتنفيذ الجانب التطبيقي والميداني من الدورة لتقييم سير تنفيذ برامج وأنشطة المشروع وقياس الأثر بالنسبة للمستهدفين

و أوضحت الدكتورة/ فتحية يحيى بهران المدير التنفيذي لمشروع التنمية الريفية بالمشاركة بمحافظة ذمار أن الهدف من هذه الدورة هو تدريب كوادر المشروع على تنفيذ نظام أدارة النتائج وقياس الأثر لمساعدة المشروع في قياس مدى استفادة المجتمعات المحلية من برامج المشروع وتقييم الأنشطة وتحديد أولويات المجتمعات المحلية في الوحدات القروية المستهدفة وبالتالي العمل على تحسين مستوى الأداء في المشروع... مشيرة إلى أن المشروع نفذ خلال العام الحالي ٢٠٠٦م أكثر من ٢٥ نشاطا تدريبيا استفاد منها ما يزيد على ٤٥٠ من الكوادر الزراعية من مشروع

التنمية الريفية والوحدات القروية ومكتب الزراعة والري ومعلمات محو الأمية في مجالات أنظمة نقل مياه الري بالأنابيب وتصميم المنشات المائية والمسح السريع بالمشاركة والنوع الاجتماعي وتحريك المجتمع وتربية وإنتاج الثروة الحيوانية وتربية النحل والإرشاد الزراعي وطرق التخطيط للبرامج والأنشطة الإرشادية وكذا أساليب وأدوات منهجية البحث السريع بالمشاركة ومعرفة مفهوم المشاركة المجتمعية والإرشادات لتنفيذ العمل الميداني وتحديد أولويات المجتمعات المحلية في الوحدات القروية المستهدفة ومحو الأمية وغيرها من المواضيع التدريبية.

ولفتت مديرة المشروع إلى أن هذه الدورات والبرامج التدريبية تأتى بهدف تدريب وتأهيل الكوادر المحلية في مشروع التنمية الريفية ومكتب الزراعة والجمعيات الزراعية وتمكين المجتمعات المحلية من تنظيم نفسها والاستفادة من التخطيط التنموي والعمل على تنميتها وتفعيل برامج الإرشاد الزراعي وتدريب المزارعين على طرق استخدام التقنيات الحديثة لتحسين الإنتاج الزراعي وتعزيز دور وقدرات ضباط المناطق بالمشروع والمزارعين .

مباحثات يمنية كوبية في مجال الصحة

صنعاء / سبأ

عقدت اللجنة اليمنية الكوبية المشتركة أمس جلسة مباحثات بوزارة الصحة العامة و السكان برئاسة الدكتور عبد الكريم راصع وزير الصحة العامة والسكان و/ رامون ريناسيو / نائب وزير الاستثمار الأجنبي و التعاون الاقتصادي الكوبي .

و تناولت المباحثات سبل تفعيل و توسيع علاقات التعاون الصحي القائم بين البلدين لتشمل مجالات الصحة العامة و الرعاية الصحية الأولية والأدوية والتأهيل والتدريب للكوادر الفنية و الاستفادة من الخبرات الكوبية في مجال جراحة و أمراض العظام .

وفي المباحثات أعرب وزير الصحة العامة و السكان عن أمله ان تسهم زيارة الوفد واجتماعات اللجنة المشتركة في الدفع قدماً بعلاقات التعاون الثنائي و توسيع أفاقها المستقبلية في المجالات الصحية المختلفة بما يلبى طموحات قيادتي البلدين وتعزيز أواصر العلاقة بين الشعبين الصديقين اليمنى والكوبي.

من جانبه أشار المسؤول الكوبي إلى أهمية تعزيز علاقات التعاون الثنائية .. مبديا استعداد الجانب الكوبي لتعزيز التعاون مع اليمن بما يسهم في توسيع و تطوير علاقات التعاون والتي مضى على قيامها أكثر من٣٠ عاما.

حضر المباحثات الإخوة على إسماعيل العلفي مستشار وزير الصحة والدكتور محمد الشهارى مدير عام التعاون الفني بوزارة الصحة و فيصل القهالى مدير عام مكتب الوزير و أحمد كلز سفير اليمن لدى كوبا و/ بينيدو جارسيا/ السفير الكوبي بصنعاء .